دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي

إعداد

الباحث / علي محمد محمد الداوي

باحث دكتوراه في الآداب تخصص/ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة اسيوط

تاريخ الاستلام : ٢١/ ٨/٢٠٢١م

تاريخ القبول : ٢٨/ ٨/٢٠٢١م

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بعنوان "دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي"، وهدفت إلى تعرُّف دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي، والكشف عن مقومات رأس المال الاجتماعي وأبعاده المختلفة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وأداتي الاستبيان والمقابلة المتعمقة في محاولته لجمع أكبر قدر من البيانات وأدقها لعينتين عمدتين تم اختيارهما بدقة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أن أبعاد الأمن الاجتماعي (السياسي، والاقتصادي، والديني، والاجتماعي) يؤدون دورا كبيرا في حالة الأمن الاجتماعي، وأيضا أن قيم رأس المال الاجتماعي لها تأثير في التحولات الاجتماعية وحالة الأمن الاجتماعي، وكان له تأثير على أحداث في الماضي، ويمكن من خلالها التحكم في حالة الأمن الاجتماعي في المستقبل، وكشفت الدراسة الميدانية أن لرأس المال الاجتماعي دورًا في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال رؤية عينة الدراسة، وكشفت عن هذا الدور.

Abstract:

This study came under the title "The Role of Social Capital in Achieving Social Security in the Rural Society" and aimed to identify the role of social capital in achieving social security in the rural community, and to reveal the components of social capital and its various dimensions. The researcher used the descriptive approach, questionnaire and in-depth interview tools. In his attempt to collect the largest and most accurate data for two carefully selected deliberate samples, the study reached several results, including; The dimensions of social security (political, economic, religious and social) play a major role in the state of social security, and also that the values of social capital have an impact on social transformations and the state of social security, and it has had an impact on events in the past, through which the state of social security can be controlled in The field study revealed that social capital has a role in achieving social security through the vision of the study sample, and revealed this role.

مقدمة :

لم تكن يوما السوسيولوجيا ثابتة أمام المتغيرات والمستجدات المتلاحقة في العالم بأثره بمختلف مجالاته، ولكنها دائمة التطور والتعمق في الفهم ومواكبة ما يستجد من أجداث وظواهر ومتغيرات، وذلك من خلال علماء وباحثين سوسيولوجين أصحاب رؤى عظيمة وإضافات مكتملة، وهذا التطور ينطبق على دراستنا الحالية لرأس المال وأنماطه، ولعل الفهم العميق والثري لمفهوم رأس المال وأنماطه وتحولاته ومستجداته فتح الأفاق لدراسات وأبحاث وأفكار متنوعة، فبعد أن كان مقصورا على الدراسة في العلوم الاقتصادية وبخاصة في كتابات ماركس بكتابيه "رأس المال" و"العمل المأجور" أصبح الآن أو في القرن الحادي والعشرين رأس المال النقدي أو الاقتصادي نمطًا من أنماط رأس المال التي تعددت وفق الحقل أو المجال الذي يكون رأس المال، فأصبح لدينا رأس المال الاجتماعي ورأس المال الرمزي ورأس المال الثقافي وغيرهم؛ فالثروة الشاملة أو رأس المال الشامل لم يقتصر على الجانب النقدي الاقتصادي فقط، ولكن بطبيعة الحال وبشمولية المقصد هناك جانب اجتماعي مكون من شبكة من العلاقات الاجتماعية المبنية على الثقة والتعاون والتبادل الاجتماعي يعد ثروة ورأس مال اجتماعي، وهناك قيم رمزية لها أهمية في المكون الرأسمالي، وتؤثر في الربح والخسارة مثل الشرف والهيبة والسيرة الطيبة والسمعة الحسنة، كما بينها بيير بورديو تشكل نمط رأس المال الرمزي، وهناك موارد ثقافية وفكرية تشكل رأس المال الثقافي ورأس المال الفكري.

وما يهمنا في هذ الدراسة نمط من أنماط رأس المال وهو رأس المال الاجتماعي، وتتناول الدراسة رأس المال الاجتماعي وبالتحليل والتوضيح من حيث نشأة مفهومه وتطوره في المراحل المختلفة وصولا إلى ما هو عليه الآن، وعرض رؤية عدد من العلماء لمفهومهم عن رأس المال اجتماعي، وأيضا تتناول الدراسة الحالية بعض مقومات رأس المال الاجتماعي المتنوعة والتي توضح جوانب رأس المال الاجتماعي

وعناصر تشكله، ومن خلال هذه المقومات تصل بنا الدراسة إلى تناول الجوانب التي تبين أهمية رأس المال الاجتماعي في المجتمع والدور الذي يقوم به وبخاصة في المجتمع الريفي لما يتميز به كمجتمع لم يصل بعد لدرجة التعقيد التي في المجتمع الحضري، ولأنه هو مجال دراستنا الحالية، ويسعى الباحث إلى التأصيل النظري لهذه الدراسة بمحاولة عرض بعض النظريات التي تفسر رأس المال الاجتماعي، وهذا ما سيتناوله الباحث في هذه الدراسة.

أولا- مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول الدور الذي يقوم به رأس المال الاجتماعي بمقوماته في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي، حيثُ إن شبكة العلاقات الاجتماعية المبنية على الثقة والتعاون قادرة على دعم المجتمع وتحقيق الكثير من الفوائد ومنها العمل على تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع والمساعدة في الحد من الانحراف.

ثانيا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة التطبيقية في تعرُّف متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي وأيضا تعرُّف حجم رأس المال الاجتماعي بمعاييره المختلفة بقيمة المتعددة ومدى إمكانية الاستفادة منهما في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي، مما يوضح الصورة الحقيقة لذلك أمام صانعي القرار لتحقيق الأهداف المنشودة التي تحقق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي، وأيضا تعرُّف رؤى بيير بورديو حول رأس المال الاجتماعي وتفسيراته المختلفة ومتطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال تعظيم القيم التي تشكل رأس المال الاجتماعي.

ثالثا- أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس من وراء إجراء هذه الدراسة يتمثل في محاولة " **تعرُّف دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي**".

ونتيجة لما يحمله الموضوع من نقاط متشعبة في مجالات متعددة، فقد تم وضع أهداف فرعية أخرى منها الآتي:

١- تعرُّف أبعاد الامن الاجتماعي .

٢- تعرُّف أهم مؤشرات رأس المال الاجتماعي كمقوم من مقومات الأمن الاجتماعي.

٣- تعرُّف حجم رأس المال الاجتماعي في المجتمع الريفي .

٤- تعرُّف كيفية استثمار رأس المال الاجتماعي لتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي.

رابعا- تساؤلات الدراسة :

إن تساؤلات الدراسة تدور حول مشكلة البحث ولا يكون في ذهن الباحث أية إجابات عنها، فهي فكرة أو قضية مبدئية تتولد في عقل الباحث، ويسعى إلى إثبات صدقها والتحقق منها(شفيق،٣٢،٢٠٠١)، ولا يمكن التحقق منها إلا بعد اختبارها تجريبيا(فرانكفورت وديفيد،٢٠٠٤،٧٥) ، ويطرح الباحث في دراسته الحالية تساؤلا رئيس وهو:

" ما دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي ؟"

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية أخرى منها الآتي:

١- ما أبعاد الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي؟

٢- ما طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي من ناحية والأمن الاجتماعي من ناحية أخرى ؟

٣- ما حجم رأس المال الاجتماعي في المجتمع الريفي ؟

٤- كيف يمكن لرأس المال الاجتماعي التصدي للمخاطر التي تهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي في المجتمع الريفي ؟

خامسا- منهج الدراسة:

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة، ولا شك أن طبيعة موضوع البحث هي تفرض المنهج المناسب، حيث يساعد المنهج في الإجابة عن الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، واستخدام المنهج المناسب يؤدي إلى الحصول على نتائج حقيقية دقيقة تعبر عن المشكلة أو الظاهرة موضع الدراسة؛ لذا لم يتفق العلماء والباحثون المتخصصون في العلوم الاجتماعية على منهج واحد يمكن استخدامه في جميع الدراسات والأبحاث الاجتماعية، حيثُ إن لكل دراسة أو ظاهرة طبيعة وظروف تختلف عن غيرها؛ لذا يجد استخدام منهج ملائم يتناسب مع طبيعة كل ظاهرة يتم دراستها، وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ بهدف تقديم وصف وتحليل لموضوع الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة .

سادسا- مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم رأس المال الاجتماعي:

برز مفهوم رأس المال الاجتماعي في الأدبيات الأكاديمية في التسعينيات من القرن الماضي، والمتتبع للأبحاث المنتجة حول هذا المفهوم يجد تزايدها المضطرد خلال العقود الأخيرة وتنوع منظوراتها، فمن عدد محدود من المقالات السوسيولوجية في عقد الثمانينيات إلى عدة آلاف من الوثائق كل سنة في مجال السوسيولوجيا كما في السياسة والاقتصاد(Muriel,2006).

إن مفهوم رأس المال الاجتماعي يتكون من جانبين رئيسين: جانب رأس المال والجانب الاجتماعي، أما الجانب المتعلق برأس المال فإنما يشير

أساسًا إلى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن، ومن هنا فمن الصعب تخيل أن يتم بناء رأس مال اجتماعي بصورة وقتية أو سريعة لخدمة موقف مفاجئ أو حالة عارضة، فرصيد القيم والروابط الاجتماعية هو رأسمال متراكم عبر الزمن يعبر عنه بمفهوم رأس المال الاجتماعي، ويشير الجانب الاجتماعي إلى حقيقة بديهية مؤداها أن رأس المال الاجتماعي لا يبنيه فرد بذاته – كما هو الحال في رأس المال المادي أو البشري– وإنما يبنى في إطار جماعة اجتماعية يرتضي الأفراد الانضمام لها من أجل استغلال ما توفره العضوية في هذه الجماعة من مزايا، ذلك أن الأفراد – عبر استخدامهم لما توفره العضوية في جماعة ما من قيم الالتزام والثقة– إنما يستغلون الرصيد الاجتماعي الذي تولده العضوية في الجماعة، وليس هذا الرصيد في واقع الأمر سوى رأسمال اجتماعي تولده هذه الجماعة وتراكمه عبر الزمن(Martin,Davida,Benno,2011,510).

إن رأس المال الاجتماعي أقرب إلى رأس المال المادي؛ لأنه يمكن أن يتولد في المستقبل، ويستخدم لشراء الأشياء، مثل: الدعم الاجتماعي أو المساعدة، ويمكن أن يتولد رأس المال الاجتماعي من خلال شعور مشترك بهوية تبادل الامتيازات أو الشعور بالانتماء والتضامن وقواعد التعاون التي تحفز على الشعور بالالتزام بمساعدة الآخرين، والتأكيد أن المساعدة التي تقدمها سوف تسترد في يوم ما(Lauren,Don,2001,23).

إن مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم التي يدور حولها الجدل والخلاف بين الكتاب والباحثين والمفكرين والأكاديميين، والجدل لم يكن فقط حول تعريفه، وإنما دار حول نشأته ومصدره واستخداماته ومؤشراته وطرق قياسه وتحديده، ولقد زاد الجدل نتيجة لتعدد استخداماته، ومن هذه المنطلق

يحاول الباحث عرض وتوضيح مفهوم رأس المال الاجتماعي وتناوله من عدة جوانب وهي الآتي:

أ- الجانب الاجتماعي:

تناول الباحثون والمتخصصون تعريفات كثيرة لرأس المال الاجتماعي؛ حيث ركزوا على الجانب الاجتماعي وذلك لما يتناوله الجانب الاجتماعي من العلاقات الاجتماعية القائمة، والشبكات بين أفراد المجتمع، ولقد عرفه البنك الدولي " World Bank" أنه " المعايير الاجتماعية الراسخة في الهيكل الاجتماعي، والتي تعمل على تنسيق العمل ما بين الاشخاص لتحقيق الأهداف المرغوبة " (Cohen,Prusak, 2001, 86-93) ، وهو يشير إلى القيمة الجماعية لجميع الشبكات الاجتماعية والثقة والمعاملة بالمثل والمعلومات والتعاون الناتجة عن تلك الشبكات الاجتماعية (Sharon, 2005, 34-44). وركز Brehm & Rahn على خصائص العلاقات التي ما بين الأفراد كنسيج متشابك في حل المشاكل للنشاط الجماعي (Abul Hassan,2006,113).

ب- الجانب الإداري:

يشمل تعريفات لرأس المال الاجتماعي بوصفه سلوكا تنظيميا بما يؤمن حالة الالتزام الأخلاقي والتعاون داخل المنظومة، وقد ذكر "Coleman" مفهوم رأس المال الاجتماعي وعرفه أنه "أوجه الهيكل الاجتماعي الذي يسهل نشاطات معينة داخل هذا الهيكل من أجل تحقيق أهداف معينة من خلال مجموعات العمل "(Coleman,1998,120). أما العنزي وصالح فقد بينا مفهوم رأس المال الاجتماعي بأنه أحد مفاهيم السلوك التنظيمي المتطور ويعكس طبيعة العلاقات القائمة بين العاملين داخل المنظمة وخارجها في المجتمع المحيط بهم والثقة المتبادلة فيما بينهم

والمبنية على قاعدة القيم والمعايير الصحيحة والحاكمة للعمل الجماعي، وبما يؤمن حالة الالتزام الأخلاقي الذي يجعل المجموعة متعاونة فيما بينها في السراء والضراء، وما يؤدي إلى زيادة مشاعر الود في المنظمة (العنزي،٢٠٠٩، ٣٦٠).

كما عرف زنباور رأس المال الاجتماعي أنه "ما هو إلا تعبير عن الروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والتي تتعلق بالثقة والالتزام والفهم المشترك، وهو الذي يقود هذه الروابط الاجتماعية لتحقيق الأولوية التنافسية(Zinnbouer,2007).

هذا وقد أضاف ويلش أن لرأس المال الاجتماعي وجهين مهمين هما القدرة على التعاون والثقة، فكلا الوجهين يؤديان إلى التعاون والالتزام وتبادل المعلومات، والتي بدورها تدفع المنظمة إلى البقاء والنمو؛ لذا فالمعنى الواسع لرأس المال الاجتماعي هو نتاج لجهود كثير من الكتاب والمنظرين الذين كان هدفهم تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال دفع عجلة المجتمع ليكون منظومة متسقة، وبهذا سيتم تفعيل المجتمع الواحد كنظام متكامل وهو ما يحقق الأمان والوفرة والرفاهية.

ج _ الجانب الاقتصادي:

إن تنوع الآراء والأفكار حول مفهوم رأس المال الاجتماعي وجوانبه المختلفة يعطينا مجالًا فسيحًا لتكوين صورة كاملة لرأس المال؛ حيثُ إن رأس المال الاجتماعي مصطلح يشير إلى الميزة التي تتوافر لدى الفرد بحكم موقعه في شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة به(العنزي،٢٠١٤، ١٨٢). وهذا يعني أن مفهوم رأس المال الاجتماعي معني بفهم طبيعة تلك العلاقات وإمكاناتها وقدراتها على زيادة كفاءة العملية الانتاجية، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيثُ إن رأس المال الاجتماعي يُعدُّ مكونًا اقتصاديًّا مهمًّا وله

دور فعال في العمليات الاقتصادية المختلفة لما يمثله من قوة ناعمة تخدم القوى الرأسمالية وتتلافى سلبياتها، وتعلي من قيمة الموارد البشرية الداخلة في أنماط رأس المال المختلفة.

إن العلماء الذين يعملون في كل من المفاهيم التقليدية يتفقون على أنه من المهم أن ندرك أن رأس المال الاجتماعي ليس كيانا واحدا، بل هو متعدد الأبعاد في الطبيعة، نظرا لأن رأس المال الاجتماعي في معظم الأحيان يتم تعريفه من حيث الجماعات والشبكات والقواعد، والثقة بأن الناس لديهم قدرات يمكن استغلالها بطريقة منتجة (Christiaon,2004,3). و تمثل الفكرة الرئيسة من رأس المال الاجتماعي أن الشبكات الاجتماعية هي القيمة الأصلية، فالشبكات توفر أساس التماسك الاجتماعي لأنها تمكن الناس من التعاون مع بعضهم بعضًا – وليس مجرد أنهم يعملون مع الناس بشكل مباشر – للمنفعة المتبادلة، في البداية، كانت الفكرة التي تصف الروابط الاجتماعية كشكل من أشكال رأس المال مجرد مجاز (Field,2003,12).

هذا ويتسم رأس المال الاجتماعي بصفة العلوم الاجتماعية ذاتها وهي عدم توافر تعريف محدد له، فبالرغم من وجود اتفاق حول مصطلح رأس المال الاجتماعي والذي يعني به الأفراد المتطوعين لدعم بعض أفراد المجتمع، إلا أن رأس المال الاجتماعي كمفهوم يخضع للكثير من التعريفات سواء الصادرة من المنظمات الدولية أم المنظمات الإقليمية، ومن أهم التعريفات التي صدرت في هذا الشأن ما يلي(ماجد،٢٠١٤،١١):

بداية جاء تعريف البنك الدولي لمفهوم لرأس المال الاجتماعي أنه مجموعة من المؤسسات والعلاقات والقواعد التي تطور من جودة وفعالية التفاعلات، والعلاقات الاجتماعية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ثم كان تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: حيث يتم تعريف رأس المال الاجتماعي لدى برنامج الأمم المتحدة بالأفراد المتطوعين في العمل الخيري أو التطوعي والذي يعد عملًا غير ربحي، أي لا يقدم نظير أجر معلوم، وهو عمل غير وظيفي / مهني، يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين.

أما كولمان فيعرف رأس المال الاجتماعي بوظيفته وليس كيانا مفردا ولكن يتضمن الكثير من الكيانات ولرأس المال الاجتماعي خاصيتان عامتان هما: " أنه يتضمن بعض سمات البناء الاجتماعي، ويعطي تسهيلات محددة لأعمال وجهود الأفراد داخل هذا البناء، إن مصطلح رأس المال Capital وهو جزء من المفهوم، ويعد مصدرا وعاملا داخليا لإيجاد التسهيلات والنصف الآخر من المفهوم social يعكس احترام العلاقات والتنظيمات الاجتماعية لتحقيق الأغراض الاقتصادية للنسق الاقتصادي (طلعت،٢٠٠٩،١٨).

كما يعرف رأس المال الاجتماعي أيضا أنه "موارد كامنة في البناء الاجتماعي يمكن الوصول إليها واستخدامها في أفعال مقصودة، ويكشف هذا التعريف عن أن أرصدة رأس المال الاجتماعي توجد لصيقة بالفعل الاجتماعي"، وتتلخص هذه المصادر في نوعين من المصادر هما:

أ- **علاقات وشبكات** "Networks" يقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة، مثل: النقابات والأحزاب والجمعيات، وغير ذلك من العلاقات والشبكات التي تؤسس لحياة مدنية.

ب- **منظومة قيمية** تأتي على رأسها قيم الثقة، والشفافية، وتحمل الآخر، والرغبة في التعاون معه، والعقلانية وغير ذلك من قيم الحداثة (أحمد زايد وآخرون،٢٠٠٦،٢١).

ويوضح بوتنام أن رأس المال الاجتماعي يعكس مميزات التنظيم الاجتماعي، مثل: الشبكات الاجتماعية، والمعايير والثقة التي تسهل التنسيق والتعاون للمنفعة المتبادلة Mutual benefit.

أما بورديو Pierre Bourdieu الذي يعد أحد أهم مَن عرض ووضح وحلل مفهوم رأس المال الاجتماعي، فقد عرفه أنه "الوصول بالفرد والجماعة لشبكة من العلاقات الاجتماعية تدعم وتفعل العلاقات الاجتماعية والمؤسسية المتفق عليها والمعترف بها مجتمعيا (طلعت،١٩،٢٠٠٩) ". كما عرض بيير بورديو Pierre Bourdieu تعريفًا آخر لمفهوم رأس المال الاجتماعي على نحو يقصد به مجموعة الموارد الممكنة التي تتوفر للشخص بفضل حيازة شبكة من العلاقات الاجتماعية مع أفراد المجتمع، حيث تنطوي هذه العلاقات على منظومة من القيم تأتي في مقدمتها مشاعر الاحترام والامتنان والتعاون والثقة المتبادلة (خاطر،٢٠١٢،٥٩).

إن رأس المال الاجتماعي يبنى على مفهوم الشبكات الاجتماعية التي يدرسها الأخصائيون الاجتماعيون فيما بينهم، والشبكة الاجتماعية يمكن أن تختلف في الحجم والموقع الجغرافي، وموقع العلاقات في البيئة الاجتماعية (Terry, Larrye, Davis, 2008, 34) ، فهو يعتمد على المشاركة الفعالة بدلا من الملاحظة السلبية (Beulana and Other,2005,279).

إن رأس المال الاجتماعي هو قدرة المجتمع المحلي على العمل الجماعي الذي من دونه لا يمكن إنتاج أنواع رأس المال الأخرى أو تحسين نوعية الحياة، وبالتالي فهو يشتمل على قدرة وفاعلية المنظمات والعلاقات الموجودة داخل المجتمعات المحلية، والتعاون بين المنظمات المحلية وأماكن تجمع ولقاءات الناس والاحتفالات المحلية والجهود التطوعية، والشعور

بالانتماء للمجتمع المحلي ونظمه الحاكمة، وكل ما يجعل المجتمع ليس مجرد مجموع الأفراد، ومن ثم فإن رأس المال الاجتماعي يستمر ويدوم على المدى الطويل، ويعيد تأكيد نفسه تحت الظروف المناسبة ويزداد مع الاستخدام، ويتناقص مع قلة الاستخدام؛ وبناء على ذلك، يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي أنه "المخزون المواردي الكامل فاعلا أو كامنا، من قدرات العمل الجماعي التي يملكها النظام النشط الذي قد يكون فردا، أو جماعة أو منظمة، أو مجتمعا محليا، أو مجتمعا كبيرا، أو دولة أو حتى النظام العالمي نفسه، تلك القدرات التي تحقق أهداف هذا النظام بشقيها المادي والمعنوي، وبدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، التي تنتج من منشطات كثيرة، مثل: كثافة شبكة العلاقات التفاعلية السائدة بين عناصر النظام الاجتماعي، ونوعية تلك العلاقات من حيث ارتباطها بأطراف قوية مفيدة للنظام، وسيادة مشاعر الانتماء والولاء والثقة والترابط والصلابة الاجتماعية والإيثار بين عناصر النظام، وفعالية نظام الثواب والعقاب الضابط لمستويات الأداء وارتفاع مستويات المشاركة والمبادأة والإبداع بين عناصر النظام، وفعالية نظم القيادة والضبط والرقابة والتقييم في ظل نظام قيمي تتضح فيه أهداف النظام ومعاييره التي تحسن اعتناقها بين عناصر النظام (البرنامج الإنمائي،٢٠٠٣، ٥٦).

إن معظم الأعمال عن رأس المال الاجتماعي تتبع تصورات جيمس كولمان وروبرت بوتنام وبورديو من خلال النظر أن رأس المال الاجتماعي يشير إلى جوانب من البنية الاجتماعية التي تيسر إجراءات معينة من الجهات الفاعلة، ويميز بوتنام بين ثلاثة أنواع من الكيانات التي يتألف منها رأس المال الاجتماعي؛ حيث تعد مؤثرة خاصة؛ الشبكات والقواعد والثقة، مما يساعد على حل مشاكل العمل الجماعي (Gabriel,eric,2003,4).

إن التعريف البنائي لرأس المال الاجتماعي يشتق بشكل أساسي من عمل بورديو وكولمان، وكلاهما يعرف رأس المال الاجتماعي بوصفه "نطاقًا من الموارد المتاحة للأفراد التي تساعد على مشاركتهم في الشبكات الاجتماعية". بشكل أكثر تحديدا، بورديو يعرف رأس المال الاجتماعي بأنه جملة الموارد الفعلية أو المحتملة التي ترتبط بامتلاك شبكة متينة مؤسسة على علاقات المعرفة والاعتراف المتبادل، ووفقا لكولمان فقد وصف الملامح الرئيسة لرأس المال الاجتماعي: أنه يتألف من بعض جوانب البناء الاجتماعي، وييسر إجراءات معينة بواسطة أفراد هم بحكم موقعهم داخل هذه البنية، ويمكن أن تشتمل على الموارد المستمدة من المشاركة في الشبكات الاجتماعية، على سبيل المثال الحصول على المعلومات والالتزامات في المعاملة بالقيم المستمدة من أنظمة الثقة المتبادلة، أو استخدام المعايير الاجتماعية التعاونية، وعلى أية حال من المهم تأكيد أن هؤلاء المؤلفين جعلوا أن وصول الأفراد إلى موارد رأس المال الاجتماعي تعتمد على المشاركة في شكل من أشكال العلاقة الاجتماعية (Herreros, 2003, 6) ، كما ينظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه عملية تعبئة للموارد الاجتماعية على حد قول "هنك فلاب" والذي حدد ثلاثة عناصر لهذا المفهوم هي:(خاطر،٢٠١٢،٦١):

١- عدد الأشخاص داخل شبكة العلاقات الاجتماعية والذين يرغبون في تقديم المساعدة.

٢- قوة العلاقة وتشير إلى سرعة الاستجابة للمساعدة.

٣- موارد الأشخاص المنضمين إلى شبكة العلاقات الاجتماعية والتي تنقسم إلى موارد شخصية يتم امتلاكها بواسطة الفرد وقد تشمل ملكية موارد مالية، بالإضافة إلى

السلع الرمزية (مثل الشهادات العلمية)، وهناك أيضا الموارد الاجتماعية المتمثلة في الروابط والعلاقات الاجتماعية للفرد وهذه الموارد قابلة للاستثمار.

ويتفق الكثير من الباحثين على أن رأس المال الاجتماعي يعبر عن "الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكونها وينضم إليها مجموعة من الأفراد في إطار بناء اجتماعي لخدمة أهدافهم المشتركة. ووفقا لهذا التعريف، ينطوي رأس المال الاجتماعي على العناصر والمكونات الآتية:

- بناء اجتماعي يمتد من الأسرة ليشمل جماعات الجيرة والأصدقاء والنوادي وما يطلق عليه المساعدة الذاتية Self – help ، كما يضم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات بكافة صورها وأحجامها.

- مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتكون في إطار هذا البناء، والذي تقوم على مجموعة من المبادئ العامة كالثقة والتبادلية والالتزام بما تفرضه العضوية في هذه الجماعة من واجبات.

- فائض من الموارد الفيزيقية والبشرية يمتلكها أفراد الجماعة.

- الأفراد الذين ارتضوا الانضمام طواعية إلى هذا البناء الاجتماعي، شريطة أن يتوفر في الأفراد الرغبة في التعاون مع بعضهم بعضًا لتحقيق استفادة متبادلة فيما بينهم، بما يمكنهم من الاستفادة بالشكل الأمثل من الموارد التي توفرها الجماعة.

- مجموعة من الأهداف التي يسعى أعضاء الجماعة إلى تحقيقها، وقد ترتبط الأهداف بالجماعة ذاتها أو بالمجتمع الأوسع.

ومن خلال العرض السابق لهذه التعريفات يمكن أن نستنتج عدة نتائج من أهمها:

أ- عدم وجود تعريف محدد ودقيق ومتفق عليه ومقبول عالميا لرأس المال الاجتماعي نتيجة للطبيعة غير المحددة للمفهوم وجعله أحد مفاهيم العلوم الاجتماعية التي تتعدد وجهات النظر بالنسبة إليه مما يشكل صعوبة في وضع مؤشرات واضحة لقياس هذا المفهوم.

ب- أن معظم التعريفات السابقة اتفقت على أن الشبكات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد لتحقيقهم أهدافهم وما تتضمنه من (ثقة- وتعاون- وعمل جماعي- ومشاركة – واحترام الآخرين – ومساواة) تمثل جوهر رأس المال الاجتماعي وأبعاده الأساسية.

ج- تعدد وتنوع أشكال وأنواع رأس المال الاجتماعي سواء كان (ثقافيا – أم طبيعيا – أم بشريًا – أم ماليا – أم اجتماعيا) إلا أنها لا تعمل بشكل مستقل وإنما تعتمد على بعضها بعضًا.

د- أن وجود رأس المال الاجتماعي ضروري في أي مجتمع من المجتمعات من أجل تحقيق التنمية بما يعود على الفرد والجماعة والمجتمع ككل ويجعل تحقيق الأهداف أمرا ممكنا، وتتضح أهمية رأس المال الاجتماعي في تحقيق عملية التنمية وتحسين نوعية حياة ورفاهية أفراد المجتمع سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الاجتماعي.

١- مفهوم الأمن الاجتماعي:

إن مفهوم الأمن الاجتماعي يكاد وبعد إهمال طويل أن يحظى بدرجة نفسها الاهتمام إلى حظيت بها مفاهيم ذات صلة به كالأمن القومي، والأمن الغذائي، والأمن العسكري، والأمن السياسي، وحقيقة الأمر أن مفهوم الأمن

الاجتماعي يمتاز بشموليته وتعدد أوجهه وتداخل متغيراته، إلى حد أن جميع أنواع الأمن لا تنفك ولا تنفصل عن الأخرين، بل جميعهم يصبون في بوتقة أمن المجتمع بمعناه العام، هذا وقد تعددت الآراء حول مفهوم الأمن الاجتماعي طبقًا للمجال الذي يستخدم فيه، فهناك من يستخدمه مرتبطًا بإشباع الحد الأقصى لاحتياجات الأفراد في إطار العدالة الاجتماعية، وهناك من يستخدمه مرتبطًا بمفهوم الحرية والسلام، والبعض يستخدمه للتعبير عن الولاء والانتماء للمجتمع وتقليل الشعور بالاغتراب(رمضان،٢٠٠٥،٢٤٦٧). وقد اختلفت أيضًا تعريفات الأمن الاجتماعي حسب توجه واهتمام من يعرفه، فهناك من يهتمون بتعريفه معنويًا، وهناك من يركزون على الناحية الاجتماعية، أو على الناحية السياسية، أو الاقتصادية، وبعضهم حاول تقديم تعريف شمولي من أكثر من زاوية، وذلك على النحو التالي:

أ- مفهوم الأمن الاجتماعي من الجانب المعنوي:

إن عرض مفهوم الأمن الاجتماعي من الجانب المعنوي يوضح الجانب غير المرئي من الأمن، وجاء تعريفه أنه: "الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان فردًا أو جماعة في سائر ميادين العمران الدنيوي بل أيضًا في المعاد الأخروي فيما وراء هذه الحياة الدنيا"،(عمارة،١٩٩٨،١٢) وفي السياق نفسه جاء تعريف آخر للأمن الاجتماعي؛ حيث عرفه أنه: "أن يعيش الفرد ويحيا حياة اجتماعية آمنة مطمئنة مستقرة، ويأمن على نفسه، ورزقه ومكانه الذي يعيش فيه هو ومن يعول"، (أسامة،٢٠٠٩،١٩) وتعريف ثالث أنه:" الحالة التي يشعر فيها أفراد المجتمع بالاستقرار ويطمئنون على أنفسهم وأهليهم وأموالهم، ويمارسون حياتهم بشكل طبيعي، ويؤدون شعائر دينهم دون خوف مهما اختلفت".(خديجة،٢٠١٢,١٦٧)

إن هذه التعريفات لمفهوم الأمن الاجتماعي على الجانب المعنوي ركزت على وصف الأمن الاجتماعي أنه الطمأنينة والحياة الآمنة التي تنفي الخوف والفزع، كما جاء الجانب الديني في أن الأمن الاجتماعي لا يستهدف الطمأنينة نتيجة تحقيق العمران الدنيوي فقط بل الطمأنينة التي تنتج عن الأفعال التي تستهدف الحياة الآخرة، ولكن هذه التعريفات جاءت مقتضبة وموجزة حيث لم تتضمن آليات تحقيق هذه الطمأنينة للفرد أو للجماعة، ولم تتضمن أيضًا إلا نتيجة واحدة لتحقيق الأمن الاجتماعي على الفرد أو الجماعة وهي الطمأنينة دون الإشارة إلى النتائج الأخرى المترتبة على تحقيق الأمن الاجتماعي.

وفي سياق متصل جاء تعريف رابع للأمن الاجتماعي أنه:" كل ما يطمئن الفرد به على نفسه وماله ويضمن الشعور بالطمأنينة وعدم الخوف والاعتراف بوجوده وكيانه ومكانته بالمجتمع"،(عبدالستار،٢٠٠٧، ٤) ليؤكد أهمية شعور الأفراد بالطمأنينة على أنفسهم ومجتمعهم كشرط أساسي للأمن الاجتماعي، ولكن هذا التعريف بين أن كل ما يسهم في طمأنة الفرد على نفسه وما يملك يدخل في الأمن الاجتماعي، وتضمن أيضا نتيجة أخرى لتحقيق الأمن الاجتماعي غير الطمأنينة التي يشعر بها الفرد، وهي الاعتراف بوجوده وكيانه ومكانته داخل المجتمع.

ب- مفهوم الأمن الاجتماعي من الجانب السياسي:

لقد جاء مفهوم الأمن الاجتماعي من الجانب السياسي أنه:" مجموعة الخطط السياسية التي تتيح للجميع المشاركة في صنع القرار، واتخاذه، مع توفير الضمانات اللازمة لحرية الرأي، وتوفير سبل التعبير عنه"(محمود وايهاب،٢٠١٣، ٦٦٠١)؛ حيث تناول هذا التعريف الشروط السياسية الواجبة لتحقيق الأمن الاجتماعي والتي تشمل

مشاركة الأفراد في صنع القرارات التي تمس حياتهم وضمان حرية الرأي وتوفير سبل التعبير عن هذا الرأي.

ج- مفهوم الأمن الاجتماعي من الجانب الاقتصادي:

وهناك من ركز على الجانب الاقتصادي للأمن الاجتماعي كما في تعريف مجموعة التنمية الجنوب أفريقية (SADC) أنه: التدابير الرامية إلى حماية الأفراد والأسر من حالة انعدام الأمن الناتجة عن توقف الدخل في حالات الطوارئ، مثل: البطالة وإصابات العمل والأمومة والشيخوخة والمرض والعجز والوفاة حيث يشمل الأمن الاجتماعي كلا من التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والعلاوات الاجتماعية (Southern African, 2019, 2 K) وكذلك تعريف منظمة العمل الدولي للأمن الاجتماعي أنه: "نظام شامل يهدف إلى حماية المجتمع عن طريق ضمان حصول الأفراد والأسر على الرعاية الصحية ودخل ثابت في الحالات الطارئة، مثل: الشيخوخة، والمرض، والبطالة، والعجز، وفقدان العمل، أو حالات الأمومة، أو فقدان الأسرة لمعيلها"(International Labour Organization,2019,1).

وقد أكدت هذه التعريفات على أهمية الجانب الاقتصادي للأمن الاجتماعي وضرورة وجود حالة من الضمان الاجتماعي يلتزم به المجتمع تجاه الفئات المحتاجة لديها مثل الأفراد الذين يعانون من البطالة أو بلغوا سن التقاعد ومن يعانون من الأمراض المختلفة وإصابات العمل والعجز، وأيضا تجاه الأم العاملة وغير العاملة، وبصفة عامة تجاه أي فرد في المجتمع تعرض لأي أمر طارئ في حياته تسبب له في وقف الدخل الذي يعتمد عليه، وهذا يدل على أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع لتحقيق الأمن الاجتماعي لأفراده (عبدالعال،٢٠٢٠،٢٢).

د- **مفهوم الأمن الاجتماعي من الجانب الاجتماعي:**

وهناك من ركز على الجانب الاجتماعي للأمن الاجتماعي كتعريفه أنه: "حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام، بمعنى أنها تلك الحالة التي تعبر عن وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه، ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام، ويحدد مواقع أعضاء التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقع سلوكيات أعضاء ذلك التنظيم في الحالات التفاعلية" (التميمي،٢٠١٩،٣٦٠)، وكذلك تعريف الأمن الاجتماعي أنه:" حالة أو واقع اجتماعي يسوده جو من التفاهم والثقة والشعور بالأمن والطمأنينة، والذي ينشأ من طبيعة العلاقات الاجتماعية من قبل الفرد والأسرة والمجتمع ويتسم بالإدراك الإيجابي لهذا الواقع"،(عماد،٢٠٠٩،٣٦٠). حيث أكد هذان التعريفان أهمية وجود بناء تنظيمي يتسم بالثبات والاستقرار مع أهمية أن تكون العلاقات الاجتماعية إيجابية بين الأفراد وبعضهم بعضًا، حيث تقوم هذه العلاقات على أساس الثقة والطمأنينة والشعور بالأمن والإدراك الإيجابي لواقع المجتمع وما يحيط به من تحديات مختلفة.

وهناك من ركز على الدور الذي تقوم به مؤسسات الدولة المختلفة الرسمية وغير الرسمية في تحقيق الأمن الاجتماعي، ومن هذه التعريفات تعريف الأمن الاجتماعي أنه:" تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، وتوفير المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي"، (فهمي،٢٠٠٢،٢٣٢). وهناك تعريف آخر للأمن الاجتماعي أنه:" التحرر من الخوف أو الخطر الذي يهدد الحياة

الاجتماعية للإنسان الذي يأتي من خلال مجموعة من الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية لتوفير الاستقرار الاجتماعي والرفاهية لأفرادها بما يكفل لهم حياة مستقرة توفر لهم أقصى درجة من السعادة والانسجام مع عناصر النظام الاجتماعي"،(الحداد،٢٠٠٢،٢٣٢) وأكدت التعريفات السابقة أن تحقيق الأمن الاجتماعي يتم بتعاون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة.

وهناك من حاول تقديم تعريف شمولي لمفهوم الأمن الاجتماعي مثل تعريف الأمن الاجتماعي أنه:" المحصلة النهائية للحرية السياسية والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية إضافة إلى ذلك البعد الخاص بالأمن العام"، (فهمي،٢٠٠٢،٢٣٤) ولكن هذا التعريف لم يحدد الإجراءات المطلوبة لتحقيق الأمن الاجتماعي أو المحصلة النهائية كما عبر عنها في تعريفه.

وفي السياق نفسه جاء تعريف آخر للأمن الاجتماعي ولعله محاولة لتقديم تعريف شمولي لمفهوم الأمن الاجتماعي؛ فجاء أنه:" كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط بكل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى قدر من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية؛ من أجل تحقيق مقومات الحياة الإنسانية". (إبراهيم،٢٠١١،٢١١٨)

مما سبق يمكن القول: إن تعريفات الأمن الاجتماعي يجب أن تركز على نقاط عدة هي:

- أن يؤكد الحياة الآمنة المطمئنة المستقرة للفرد.

- الاعتراف بالفرد كقوة فاعلة في المجتمع، له حرية المشاركة واتخاذ القرار في كل ما يمس حياته بشكل مباشر أو غير مباشر.
- أن يتضمن وجود حالة من التكافل الاجتماعي في المجتمع تجاه الفئات المحتاجة فيه.
- تأكيد العلاقات الاجتماعية الإيجابية.
- تأكيد الدور الأساسي لمؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية في تحقيق الأمن الاجتماعي.
- المحصلة النهائية للأمن الاجتماعي هو تحقيق المصلحة العامة للفرد وإطلاق قدراته نحو العمل والإبداع بما يتفق وأهداف المجتمع وقيمه.

بناء على النقاط السابقة تجد الدراسة أن تعريف مصطفى خليفة إبراهيم للأمن الاجتماعي هو أكثر تعريفات الأمن الاجتماعي شمولية ومناسبة لموضوع الدراسة، وهذا هو الذي تتبناه الدراسة.

سابعاً- نتائج الدراسة وتوصياتها

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي، وأيضا إلى تعرُّف أبعاد الامن الاجتماعي ومقوماته في المجتمع الريفي، بل وسعت إلى تعرُّف حجم رأس المال الاجتماعي في المجتمع الريفي، وإلى تعرُّف كيفية استثمار رأس المال الاجتماعي لتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي، وأيضا تعرُّف رؤى المثقفين المختلفة حول رأس المال الاجتماعي وعلاقة ذلك بالأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي.

حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحقيق هدفه من الدارسة واستخدم إستمارة الاستبيان لجمع البيانات الكافية عن دراسته وبعد استخدم سلسلة من الخطوات والإجراءات استطاع الباحث من خلال ذلك التوصل إلى عدة نتائج، كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات حول مشكلة الدراسة.

نتائج الدراسة.

١- النتائج المتعلقة بالمحور الأول الأمن الاجتماعي:

أ- كشفت الدراسة الميدانية عن التوافق بين رؤى أفراد عينة الدراسة والدراسة النظرية حول مفهوم الأمن الاجتماعي.

ب- كشفت الدراسة الميدانية عن عدم توافر مقومات الأمن الاجتماعي بالقدر الكافي في مجتمع الدراسة.

ت- كشفت الدراسة الميدانية عن إمكانية تعزيز ودعم مقومات الأمن الاجتماعي من خلال الأفراد والمجتمع بمؤسساته.

ث- كشفت الدراسة الميدانية عن أن حالة الأمن الاجتماعي مقبولة في مجتمع الدراسة.

ج- كشفت الدراسة الميدانية عن أن أبعاد الأمن الاجتماعي (السياسي، والاقتصادي، والديني، والاجتماعي) تؤدي دورا كبيرا في حالة الأمن الاجتماعي.

ح- كشفت الدراسة الميدانية عن التسلسل (من خلال رؤية عينة الدراسة) للمتطلبات التي تسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي.

٢- النتائج المتعلقة بالمحور الثاني رأس المال الاجتماعي:

أ- كشفت الدراسة الميدانية عن التوافق بين رؤى أفراد عينة الدراسة والدراسة النظرية حول مفهوم رأس المال الاجتماعي بقدر كبير مع تنوع ما قدمته عينة الدراسة.

ب- كشفت الدراسة الميدانية عن التوافق بين رؤى أفراد عينة الدراسة والدراسة النظرية حول رأس المال الاجتماعي بصفته يمثل نمطًا حقيقيًّا من أنماط رأس المال مثله مثل رأس المال النقدي أو الاقتصادي.

ت- كشفت الدراسة الميدانية عن توفر قيم رأس المال الاجتماعي في مجتمع الدراسة من خلال رؤية عينة الدراسة.

ث- كشفت الدراسة الميدانية عن أن قيم رأس المال الاجتماعي لها تأثير في التحولات الاجتماعية وحالة الأمن الاجتماعي، وكان له تأثير على أحداث في الماضي، ويمكن من خلالها التحكم في حالة الأمن الاجتماعي في المستقبل.

ج- كشفت الدراسة الميدانية عن أن لرأس المال الاجتماعي دورًا في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال رؤية عينة الدراسة، وكشفت الدراسة عن هذا الدور.

ح- كشفت الدراسة الميدانية عن أن مصادر رأس المال الاجتماعي سواء الأسرة أم الدين أم المجتمع المدني لهم تأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي.

خ- كشفت الدراسة الميدانية عن جوانب أهمية رأس المال الاجتماعي من خلال رؤية عينة الدراسة.

ثانيا- توصيات الدراسة:

إن موضوع الدراسة الحالية يُعدُّ من الموضوعات السوسيولوجيا المهمة التي شغلت تفكير الكثير من الباحثين والمهتمين بالسوسيولوجيا، وهذا الموضوع يربط بين أكثر من موضوع، فإن كانت أنماط رأس المال متنوعة والتفكير فيها أصبح وفق مقومات ومكتسبات وفوائد وتأثير كل نمط على حد؛ فهذا يدفع الباحثين إلى دراسة كل نمط على حدة، وهذا ما اتخذته الدراسة الحالية والتي تناولت نمطي رأس المال الاجتماعي ورأس المال الرمزي بالدراسة والتحليل محاولة الكشف بعمق عنهما، ولقد استوجب لدراسة رأس المال الاجتماعي والرمزي بشكل دقيق ربطهما بالمجتمع بل بحالة الأمن الاجتماعي والاستقرار في المجتمع ومعرفة دورهما في ذلك، ولكي تكتمل الدراسة الحقيقية لهذا الموضوع كان لابد من معرفة كل ذلك من خلال أفراد المجتمع في بيئة معينة، وهذا ما قامت به الدراسة من اختيار عينة من المثقفين في المجتمع الريفي وفق رؤية المفكر الفرنسي الشهير بيير بورديو، ولقد توصلت الدراسة إلى عدد نتائج ومن خلال إجراءات ونتائج الدراسة توصي الدراسة بالتالي:

١- توصي الدراسة بتعزيز ودعم مقومات الأمن الاجتماعي من خلال الأفراد والمجتمع بمؤسساته المختلفة.

٢- توصي الدراسة بدعم وتعزيز وإبراز قيم ومقومات رأس المال الاجتماعي في المجتمع من خلال غرس هذه القيم بين النشأ والاستفادة من ذلك في تعزيز الأمن الاجتماعي وتنمية المجتمع.

٣- توصي الدراسة بتسليط الضوء على رأس المال الاجتماعي وأهميته في المجتمع كشريك اساسي ونمط مهم من أنماط رأس المال.

٤- توصي الدراسة بأن يعطي لرأس المال الاجتماعي المساحة الكافية لتأدية الدور المنوط به لهما في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الريفي.

٥- توصي الدراسة الباحثين والمهتمين بالدراسات السوسيولوجية بإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول موضوع الأمن الاجتماعي في المجتمع، وبخاصة أن هناك فرعًا وليدًا لعلم الاجتماع يسمى علم اجتماع الأمن.

٦- توصي الدراسة الباحثين والمهتمين بالدراسات السوسيولوجية بإجراء المزيد من البحوث حول أنماط رأس المال سواء كان رأس المال الاجتماعي أم غيره وبخاصة أن المكتبة العربية في حاجة إلى هذه الأنواع من الدراسات.

٧- توصي الدراسة الباحثين والمهتمين بالدراسات السوسيولوجية بمراعاة مجتمع الدراسة وتطويع الأبحاث والدراسات والأفكار الغربية وفق مقتضيات ومتطلبات المجتمع المحلي ومراعاة الفروق.

المراجع والمصادر:

١- التميمي، إبراهيم عودة (٢٠٠٨). الأمن والمجتمع –دراسة في العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية –، مجلة جامعة كويه، أربيل، العراق، العدد الثامن.

٢- زايد، أحمد وآخرون (٢٠٠٦). رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب.

٣- خاطر، أحمد مصطفى محمد (٢٠١٢). العمل مع جماعات المجتمع المحلي– الأطر النظرية، تجارب دولية وتوثيق لتجارب مصرية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٤- عبدالسميع، أسامة السيد (٢٠٠٩) الأمن الاجتماعي في الإسلام "دراسة مقارنة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

٥- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومي(٢٠٠٣). "التنمية المحلية بالمشاركة"، تقرير التنمية البشرية، مصر.

٦- الجيزاني، خديجة بنت محمد(٢٠١٤). الأمن الاجتماعي في ميزان العدل والإحسان، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، العدد الثامن والعشرون.

٧- عبدالفتاح، رمضان إسماعيل(٢٠٠٥). استخدام إستراتيجية التدعيم في طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق الأمن الاجتماعي للمرأة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد الثامن والثلاثون، الجزء الثاني عشر، أبريل ٢٠٠٥م، ص ٢٤٦٧.

٨- العنزي، سعد علي ،أحمد صالح(٢٠٠٩). إدارة رأس المال الفكري في منظمات الاعمال ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن.

٩- العنزي، سعد علي حمود وآخرون(٢٠١٤). الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية (منظور عالمي)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

١٠- شافا فرانكفورت وناشيماز دافيد (2004). طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، (ترجمة ليلى الطويل)، بترا للنشر والتوزيع، دمشق،سوريا.

١١- السروجي، طلعت مصطفى (٢٠٠٩) "رأس المال الاجتماعي"، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة.

١٢- الهيتي، عبدالستار(٢٠٠٧) مسئولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي، مؤتمر: الأمن الاجتماعي تحديات وتطلعات، البحرين.

١٣- نصيف، عماد عبدالأمير(٢٠٠٩). الأمن الاجتماعي لدى أساتذة الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، جامعة بابل، العراق، العدد الرابع.

١٤- عثمان، ماجد إبراهيم: سياسات تطوير رأس المال الاجتماعي للمشاركة في التنمية المستدامة للريف

١٥- الحداد، محمد سليمان (٢٠٠١). الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، حوليات الآداب والعلوم والاجتماع، الكويت، الحولية٢١.

١٦- فهمي، محمد سيد (٢٠٠٢). الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي ,المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية.

١٧- شفيق، محمد (٢٠٠١). البحث العلمي " الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية " ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٨- عمارة، محمد (١٩٩٨). الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، القاهرة.

١٩- حسن، محمود عبدالرحمن وإيهاب عبدالخالق محمد(٢٠١٣). إدراك الشباب لمنظومة الحقوق الإنسانية كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي" تصور مقترح من منظور خدمة الفرد الجماعية"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد الرابع والثلاثون، جزء ١٨، أبريل ٢٠١٣م.

٢٠- إبراهيم، مصطفى خليفة (٢٠١١). العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي من منظور توزيع الثروة على الليبيين " دراسة تحليلية لدور صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في طريقة توزيع الثروة والحد من الفقراء والمحتاجين في المجتمع"، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرين: الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد الخامس، مارس ٢٠١١، ص ٢١١٨.

المراجع الأجنبية:

1- Abul Hassan Farooqi, (2006) "**Islamic social capital and networking**",Humanomics, Vol. 22 Issue: 2, pp.113-125, https://doi.org/10.1108/08288660610669400.

2- Beulah R. Compton and others(2005.) Social work processes, 7th Ed, Ch. 15, Thomson-Brooks/Cole, United States of America, , p 279.

3- Christiaan Grootaert(2004) .et al: Measuring Social Capital -an Integrated Queso nnaire, 2ed Ed, The World Bank Washington, D.C., United States of America, , p3 ٠

4- Cohen, D. and Prusak, L. (2001), "**How to invest in social capital**", Harvard Business Review, Vol. 79 No. 5, pp. 86-93.

5- Coleman,J, (1998). "**Social Capital in Creation of Human Capital**". The American Journal of Social, 94,95-120.

6- Field John(200٣). SOCIAL CAPITAL, 1st Ed, Routledge Taylor & Francis Group, London, , p 12.

7- Gabriel Badescu and Eric M. Uslaner(2003). Social capital and the transition to democracy, 1st ed, Routledge Taylor & Francis Group, London, , p4.

8- Herreros Francisco(2004). The Problemof Forming Social Capital؛ why Trust? 1st Ed, Palgrave Macmillan™, United States of America, , p6.

9- International labour Organization: **Facts on Social Security**, p1, Retrieved from www.ilo.org, on 10\5\2019.

10- Laurence Prusak & Don Cohen,(2001). **"In Good Company: How Social Capital Makes Organizations Work"**, Harvard Business School Press, P, 23.

11- Martin Gachter & DavidA. Savage & Benno Torgler (2011).,**"The relationship between stress, strain and social capital"**, Policing: An International Journal of Police Strategies & Management, Vol 34, Iss: 3, p, 510.

12- **Muriel** Epstein,(2006). « Sophie Ponthieux, *Le capital social* », *Lectures* [En ligne], Les comptes rendus, 2006, mis en ligne le 29 octobre 2006, consulté le 11 mai 2019. URL : http://journals.openedition.org/lectures/316.

13- Sharon Timberlake, (2005) "**Social capital and gender in the workplace",** Journal of Management Development, Vol. 24 Issue: 1, pp.34-44.

14- Southern African Development Community(SADC): **Code on Social Security in The SADC,1-2010,**Retrived from www.sadc.int, on 15-4-2019, p2.

15- Terry Mizrahi, larrye. Davis: Social capital. Encyclopedia of social work, 20th Ed, Vol 4, News press, university press, Inc, New York, 2008,p p 34-35.

16- Zinnbauer, D.(2007).What can Social Capital and ICT do for inclusion? Retrieved form : ftp://139.191.159.34/pub/EURdoc/eur22673en.pdf.